# موجز الظرفية الاقتصادية
## أبريـــل 2008

*يهدف هذا البلاغ إلى تحليل الوضعية الاقتصادية ببلادنا من خلال تتبع أهم المؤشرات الخاصة بالفصل الرابع من سنة 2007، وكذا تقديرات النمو الاقتصادي الخاص بالفصلين الأول والثاني من السنة الحالية، وذلك في إطار الدراسات الفصلية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وقد تم إنجاز هذا التحليل باعتماد المعلومات المستقاة من بحوث حول الإنتاج الصناعي و الظرفية الاقتصادية و الأسعار و التشغيل، المنجزة دوريا من طرف المندوبية السامية للتخطيط، وكذا* المؤشرات الإحصائية الفصلية الناتجة عن *الأنشطة الإدارية.*

*****

- ***توجه ايجابي للقطاعات الغير الفلاحية؛***
- ***ارتفاع مهم للواردات بالموازاة مع استمرار تزايد أسعار المواد الطاقية والغذائية ؛***
- ***تحسن الطلب الداخلي بفضل تطور الاستثمار ؛***
- ***تطور الحالة الاقتصادية، خلال بداية هذه السنة، في ظل تضخم مستورد و إنتاج فلاحي متواضع.***

تفيد نتائج المتابعة الدورية للمؤشرات الاقتصادية، لسنة 2007، تأثر الاقتصاد الوطني بالتقلبات المناخية التي ازدادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، حيث أدى تراجع الأنشطة الفلاحية إلى كبح الاتجاه التصاعدي للنمو الاقتصادي. غير أن تحليل مصادر تطور هذا الأخير يؤكد استمرار دورة النمو القوية التي تشهدها بعض القطاعات الثانوية والثالثية، و التي تحولت بفعل تحسن إنتاجها إلى رافعات للاقتصاد المغربي. وعلى العموم، فإن الناتج الداخلي الإجمالي للأنشطة القابلة للمتاجرة، دون احتساب الفلاحة، حقق زيادة تقدر ب5,9 % خلال سنة 2007.

ويعكس التوزيع القطاعي لهذا النمو، المساهمة المتميزة لقطاعات الصناعة والبناء. فقد نمت القيمة المضافة للإنتاج الصناعي بمعدل يناهز 4,7 %، خلال الفصل الأخير من 2007، مستفيدة من تحسن المبيعات الخارجية، باستثناء المواد الغذائية المصنعة، التي تأثرت بضعف العرض من المواد الفلاحية الأولية. ولا شك أن الانتعاش الملحوظ الذي يشهده قطاعي البناء و الأشغال العمومية قد مكن من دفع قاطرة النمو الاقتصادي، رغم المخاوف الأخيرة من احتمال تراجع أنشطتها، بفعل ارتفاع أسعار العقار وغلاء مواد البناء. إذ يظل نموها مدعوما بارتفاع القدرات الإنتاجية و ظروف التمويل المناسبة، وهي مؤشرات تؤكد في مجملها على مواصلة تطور أنشطة هذا القطاع.

وقد واكب هذا التطور ارتفاع في الطلب الداخلي، حيث تزايد استهلاك الأسر، مستفيدا من تحسن كل من فرص التشغيل في المجال الحضري خاصة و تحويلات المغاربة القاطنين بالخارج وكذا التسهيلات في القروض. كما تعزز دور الاستثمار، كمصدر مهم للنمو الاقتصادي خلال السنة

المنصرمة. إذ حققت الاستثمارات الموجهة نحو ميادين البناء والأشغال العمومية والصناعة وكذا الخدمات معدلات تفوق المستويات المسجلة خلال 2006، مما أدى إلى تحسن مساهمة تكوين الرأسمال الثابت في النمو الاقتصادي، بحوالي 0,8 نقطة عما كانت عليه في 2006. فضلا عن ذلك، ساهمت الدفعة القوية التي عرفتها الاستثمارات الأجنبية في الرفع من هذا الرأسمال، إذ بلغ معدل نموها، خلال 2007، حوالي 39,5 %. واستأثرت كل من قطاعات السياحة والعقار والمواصلات بجزء مهم من هذه الموارد الاستثمارية.

على صعيد المبادلات التجارية الخارجية، اتسع تفاقم العجز التجاري الوطني بما يعادل 39,1 ، في متم سنة 2007. وكانت المشتريات من المواد الطاقية والسلع الغذائية قد حققت معدلات متسارعة، مكنت من رفع مساهمة الواردات في العجز التجاري إلى نحو 47,1 نقطة. غير أن إحصائيات مكتب الصرف، لشهر مارس 2008، تشير إلى تباطؤ طفيف في معدل تطور الواردات، يعزى أساسا إلى تراجع الطلب الداخلي من مواد التجهيز وأنصاف المواد. أما بالنسبة للصادرات، فقد ارتفعت بمعدل معتدل نسبيا لم يرق إلى الزيادة المهمة التي حققتها الواردات، حيث لم يتجـــاوز نموها 7 %، في متم سنة 2007، نتيجة استقرار نمو الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب.

فيما يخص آفاق تطور الاقتصاد المغربي لسنة 2008، تشير المعطيات الأخيرة إلى تراجع مرتقب في الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب، حيث لم يتعد نمو الصادرات 5,3%، في متم شهر مارس الماضي. ذلك أن التباطؤ الحاد الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي بدءا من غشت 2007، قد امتدت آثاره إلى منطقة الأورو؛ مما أدى إلى مراجعة معظم معدلات النمو الاقتصادي، بالبلدان المتقدمة، نحو الانخفاض.

و من المرتقب أيضا أن يستمر غلاء المواد الطاقية والمعدنية وكذا بعض السلع الغذائية، محدثا ارتفاعا مهما في تكاليف الإنتاج وتزايدا في معدلات التضخم، كما يدل على ذلك تطور الرقم الاستدلالي لتكلفة المعيشة، الذي ناهز 3,2 % ،في شهر مارس الماضي.

ويعتمد الاقتصاد الوطني في تحمل آثار تقلبات الأسعار الدولية، على تدخلات صندوق المقاصة، الذي يلعب دورا مهما في استقرارها على الصعيد الداخلي، كما أن التوجه الإيجابي والمتميز للقطاعات القابلة المتاجرة كالبناء والصناعات المعدنية والإلكترونية وبعض النشاطات الموجهة نحو التصديـــــر لا يزال يستقطب العديد من الاستثمارات، مما يعزز من النمو الاقتصادي. وعلى العموم، وبناءا على محصول فلاحي متواضع، قدر ب50 مليون قنطار على مستوى الحبوب، فإن الناتج الداخلي الفلاحي قد يحقق زيادة تصل إلى 10,2 %، خلال الفصل الأول من سنة 2008، بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية؛ في الوقت الذي حافظت فيه القطاعات الأخرى على نموها المتسارع، الذي من المتوقع أن يصل إلى 5,6 % خلال نفس الفترة.

.....

*من اجل الإطلاع على النسخة المفصلة لنشرة الظرفية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط* (www.hcp.ma). *يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.*

Ilot 31-3, HAY RIAD, RABAT – MAROC, BP : 178 – 10001
Tél. : 037 57 69 04 – Fax : 037 57 69 02
www.hcp.ma

إيلو 31-3 حي الرياض، الـربـاط – المغـرب، ص.ب : 178 -10001
الهـاتف : 037 57 69 04 – الفـاكس : 037 57 69 02
www.hcp.ma